

تاريخ القبول: 2025/04/11

تاريخ الإرسال: 2024/02/16

تاريخ النشر: 2025/04/30

المسؤولية الإدارية كمطلب لاحترافية المؤسسات الاستشفائية العامة Administrative Responsibility as a Requirement for the Professionalism of Public Hospital Institutions.

طالبة دكتوراه فايزة زروقي

zerrouki.faiza@univ-alger3.dz، (الجزائر) 3

الملخص:

شهدت دول العالم في الآونة الأخيرة تحولات معرفية وتكنولوجية عديدة، ساهمت إلى حد ما في النهوض بأداء المؤسسات العامة منها والخاصة، بما فيها المؤسسات الاستشفائية التي تهتم برفع مستوى الصحة المجتمعية من خلال تقديم الخدمات العلاجية والوقائية للأفراد. لكن تظل احترافية نشاط هذه المؤسسات مرتبطة بالمسؤولية التي تقع على عاتق الإدارة وذلك بضبطها لأي سلوك أو إجراء قد يؤثر سلباً على الحالة الصحية لمتلقي الخدمة متمثلاً في المريض وهذا ما يعبر عنه بالخطأ المؤسساتي.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور التنظيمي للمسؤولية الإدارية في تعزيز الاحترافية المهنية لدى المؤسسات الاستشفائية العامة، حيث أن التكفل القانوني بالحالات المتضررة في المؤسسات الاستشفائية العامة له انعكاس على الممارسات الإدارية والمهنية، فتصبح هذه المؤسسات مسؤولة على بعض العمليات الإدارية وذلك لتحسين أدائها ومن ثم التقليل من الأخطاء الناتجة عن التقصير في تأدية مهام الوظيفة الاستشفائية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الاستشفائية؛ الاحتراف المهني؛ المسؤولية الإدارية؛ القطاع العام.

Abstract:

In recent times, the world has witnessed many cognitive and technological transformations, which have contributed to some extent to improving the performance of public and private institutions, including hospital institutions that are concerned with raising the level of community health by providing therapeutic and preventive services to individuals. However, the professionalism of these institutions, activities remains linked to the responsibility that falls on the administration, by controlling any Behavior or action that may negatively affect the health status of the service recipient, represented by the patient, and this is what is expressed by the institutional error.

This study aims to know the organizational role of administrative responsibility in enhancing professional professionalism in public hospitals, as the legal care of the affected cases in public hospitals has a reflection on the administrative and professional practices, so these institutions become responsible for some administrative currencies by improving their performance and then reducing the errors resulting from the negligence in performing the hospital function.

Keywords: hospital institutions; professional professionalism; administrative responsibility; public sector.

المؤلف المرسل: فايزة زروقي، الإيميل: zerrouki.faiza@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

تعتبر الصحة مؤشرا أساسيا للتنمية في كافة الدول باختلاف حكوماتها وأنظمتها السياسية، فكلما كان هناك تحسين دائم ومستمر للخدمات الصحية التي

تقدمها المؤسسات الاستشفائية كلما دلّ ذلك على وجود تنمية في المجتمع. فتحسين الصحة العامة تأتي نتاجا لمجموعة من الجهود والمحاولات الدائبة للدولة في تطوير أداء مؤسساتها الصحية كونها المصدر الوحيد المسؤول عن الحفاظ على الوضع الصحي للأفراد والمجتمعات. وبناء على ذلك ظهر ما يسمى بالمسؤولية الإدارية للمستشفى العمومي التي تلتزم من خلالها الدولة متمثلة في مؤسساتها وهياكلها ومرافقها العامة بتحقيق الانصاف والتعويض في حال تعرض المريض أو الشخص الطالب للعلاج لأي ضرر.

فالأخطاء والأضرار والحوادث التي تشهدها عناصر المنظومة الصحية (هياكل، أفراد، سلوكات وغيرها) هي بمثابة وقائع لا يمكن القضاء عليها بشكل كامل، نظرا للطبيعة التي تحكم مقدم ومتلقي الخدمة الصحية. وعليه تم إقرار مبدأ المسؤولية الإدارية في الفكر القانوني كوسيلة للتقويض من المشاكل والانحرافات المتعلقة بالتطبيب والعلاج والتشخيص.

إشكالية الدراسة: بغرض معرفة أهمية المسؤولية الإدارية في الرفع من مستوى أداء المنظمات الصحية العامة والوصول به إلى الاحترافية. تتجه الباحثة إلى طرح التساؤل البحثي التالي: **كيف تساهم المسؤولية الإدارية في تعزيز احترافية المؤسسات الاستشفائية العامة؟**

فرضية الدراسة: كمحاولة للإجابة على الإشكالية سالفة الطرح تضع الباحثة الفرضية التالية: **كلما ازداد تفعيل المسؤولية الإدارية كلما ازدادت احترافية المؤسسات الاستشفائية العامة.**

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى توضيح التأثير التنظيمي غير المباشر لتطبيق المسؤولية الإدارية في تحقيق الاحترافية لدى المؤسسات الاستشفائية العامة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مفهوم الخطأ في المسؤولية الإدارية وذلك لفهم

وشرح طبيعة الالتزام الذي يقع على عاتق المؤسسات الاستشفائية في حال وقوع خلل شخصي أو مرفقي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في معالجة موضوع مهم وأساسي المتمثل في المسؤولية الإدارية في المؤسسات الاستشفائية العامة، وكيف يمكن لهذه الأخيرة أن تزيد من درجة احترافية أدائها.

مناهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي¹ الذي يركز في دراسته للظواهر على الفهم الدقيق للمضامين وتحليلها وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية وبالتالي التوصل إلى معطيات تخدم مستقبل الظاهرة ومنه يتم التعرف على أهم المعطيات المتعلقة بموضوع المسؤولية الإدارية والتعرف كذلك على احترافية المؤسسات الاستشفائية العامة. إلى جانب استخدام المنهج التاريخي² في رصد تطور مبدأ المسؤولية الإدارية في الفكر القانوني كون هذا المنهج يمكن من دراسة الظواهر في الماضي وبالتالي يتم استيعاب ما هو سائد في الوقت الحالي.

هندسة الدراسة: سيتم معالجة إشكالية الدراسة من خلال المحاور التالية:

1. مقارنة مفاهيمية لمتغيرات الدراسة.
2. احترافية المؤسسات ومتطلباتها.
3. المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ آلية قديمة-جديدة لتعزيز احترافية المؤسسات الاستشفائية العامة.

2. مقارنة مفاهيمية لمتغيرات الدراسة

إن المسؤولية الإدارية من أهم الموضوعات في علم القانون نظرا لعلاقتها بما تتحمله المرافق والمؤسسات العامة من مسؤولية اتجاه مختلف الأفعال والتصرفات والسلوكيات الصادرة عن الأفراد الموظفين لديها خاصة تلك التي تلحق الضرر بالأفراد في المجتمع. وهنا سيتم التطرق إلى العناصر التالية: مفهوم المسؤولية

الإدارية، مفهوم الخطأ المرفقي، مفهوم الخطأ الشخصي، مفهوم المؤسسة الاستشفائية.

1.2 مفهوم المسؤولية الإدارية:

المسؤولية مفهوم جوهرى في الدراسات القانونية. ويعرفها معجم المعاني الجامع بوجه عام على أنها: "التزام الشخص بأداء العمل المنوط به طبقاً لما هو محدد".³ وروى البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **إكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته**. فالمسؤولية في الإسلام مرتبطة بتكليف من له سلطة.⁴

بينما مفهوم المسؤولية الإدارية **Administrative Responsibility** يرجع بروزها إلى قرار بلانكو الشهير (Blanco) الصادر عن محكمة التنازع في 8 فبراير 1973 ومر تطوره عبر مرحلتين؛ الأولى مرحلة عدم الاعتراف بمبدأ المسؤولية الإدارية وذلك لسببين وهما: السيادة التي تتمتع بها الدولة والطبيعة التعاقدية التي كانت تربط الموظف آنذاك بالمؤسسة العمومية. أما الثانية هي مرحلة الاعتراف بمبدأ المسؤولية الإدارية وهذا بعد المطالبة بتكريس الدولة المتدخلة ودولة القانون.⁵

وتعرف المسؤولية الإدارية على أنها: "الحالة القانونية التي تلتزم فيها الدولة أو المؤسسات أو المرافق أو الهيئات العامة الإدارية نهائياً بدفع تعويض عن الضرر الذي تتسبب فيه للغير بفعل الأعمال الإدارية الضارة سواء كانت هذه الأعمال الإدارية مشروعة أو غير مشروعة وذلك على أساس الخطأ الإداري أساساً أو حتى دون خطأ النظام القانوني".⁶ فهي تعبر عن مسؤولية الدولة اتجاه الأفراد، فهي حالة من الالتزام تقرر بها المؤسسات والمرافق العمومية اتجاه الأشخاص المتضررين من

بعض الممارسات الإدارية التي يقوم بها الموظف العمومي والتي تتسم بالتقصير وعدم الأمان.

في حين ترتبط المسؤولية الإدارية في الفقه الإسلامي بديوان المظالم وهو عبارة عن قضاء ظهرت إرهاباته الأولى في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وأول قاض تولى هذا المنصب هو الراشد بن عبد الله. يتلخص دوره الأساسي في حماية عامة الناس من ظلم الملوك والحكام.⁷

وعلى الرغم من تداخل أصناف المسؤولية القانونية (المسؤولية الجنائية، المسؤولية التأديبية، المسؤولية المدنية...) إلا أنه يمكن التمييز بينهم وبين المسؤولية الإدارية من خلال جملة من الخصائص وهي:⁸

- **المسؤولية الإدارية مسؤولية قانونية**؛ بمعنى ألا ينتمي المسؤول والمتضرر إلى نفس الفئة فالمسؤول عن الضرر هو الإدارة والمؤسسة أما المتضرر فغالبا ما يكون مواطن، وأن تعوض الإدارة العمومية الأشخاص المتضررين عن الخطأ، وأن تكون هناك علاقة سببية بين الممارسات الخاطئة التي أدت إلى وقوع الضرر والنتيجة.
- **المسؤولية الإدارية غير مباشرة**؛ بمعنى أن الإدارة العمومية تتحمل أعباء الضرر الذي تسبب فيه الموظف العمومي، وبالتالي هذا الأخير ليس مسؤول بشكل مباشر عن سلوكاته وأفعاله التقصيرية بل المؤسسة التي ينتمي إليها هي من تتحمل التعويض.
- **المسؤولية الإدارية ذات نظام قانوني مستقل وخاص بها**؛ أي أن قواعدها ليست عامة ومطرده تطبق على كافة المرافق والمؤسسات العمومية بل هي متجددة ومتغيرة بشكل مستمر، وذلك انطلاقا من وظائف وأدوار الإدارة العامة وطبيعة نشاطها.

- المسؤولية الإدارية حديثة وسريعة التطور.

2.2 مفهوم الخطأ في المسؤولية الإدارية:

يشير الخطأ في المسؤولية الإدارية على أن تكون الممارسات والتصرفات الإدارية التي يتبناها مرفق عمومي معين متعارضة مع أحكام القانون.⁹ والخطأ في المرفق الصحي هو الخطأ الذي يخالف فيه الطاقم الطبي والشبه طبي والإداري لقواعد ومبادئ الممارسة الإدارية والطبية في المؤسسات الاستشفائية.

وكذلك يوجد ما يعرف بالخطأ الطبي الذي يعرف على أنه: "خروج الطبيب على أصول مهنته، وعدم بذل العناية المعتادة، التي يبذلها أوسط الأطباء في مجال خبرته".¹⁰ ويتضح من خلال هذا التعريف أن الخطأ الطبي مرتبط بممارسات الطاقم الطبي لا غير فهذا النوع من الأخطاء لا يعبر عن الاختلالات التي يمكن أن تحصل في المرافق الصحية.

ويمكن التمييز بين نوعين من الأخطاء في المسؤولية الإدارية وهما:¹¹

- **الخطأ الشخصي** هو ذلك الخطأ الذي يرتكبه الموظف الاستشفائي ويكون منفصل عن المرفق الصحي.
- **الخطأ المرفقي** هو الخطأ الذي يرتكبه الموظف الاستشفائي ويكون متصل بالمرفق الصحي.

3.2 مفهوم المؤسسة الاستشفائية:

تعد المؤسسة الاستشفائية من أهم المرافق العامة التي تسهر على توفير الرعاية الصحية المجتمعية. وتعرفها منظمة الصحة العالمية على أنها: "جزء أساسي من تنظيم اجتماعي طبي تتلخص وظيفته في تقديم رعاية صحية كاملة للسكان، علاجية أو وقائية، وتمتد عياداتها الخارجية إلى البيوت، كما يعمل كمركز لتدريب القوى العاملة الصحية والقيام ببحوث اجتماعية حيوية".¹²

ويحدد المشرع الجزائري أهم أدوار المؤسسة الاستشفائية العمومية في المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 07-140 المؤرخ في 02 جمادى الأول عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007 المتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها والتي تأتي كالتالي:

- "ضمان تنظيم وبرمجة توزيع العلاج الشفائي والتشخيص وإعادة التأهيل الطبي والاستشفاء؛
 - تطبيق البرامج الوطنية للصحة؛
 - ضمان حفظ الصحة والنقاوة ومكافحة الأضرار والآفات الاجتماعية؛
 - ضمان تحسين مستوى مستخدمي مصالح الصحة وتجديد معارفهم.¹³
- ومن خلال ما سبق ذكره، يمكن القول أن وظيفة المؤسسة الاستشفائية العمومية لا تنحصر في تقديم العلاج والتشخيص فقط وإنما تعنى أيضا بإجراء البحوث والدراسات العلمية علاوة على التدريب العملي لخريجي المعاهد الشبه طبية وخريجي كليات الطب، ومساهمتها في تحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال حصول الأفراد على الخدمة الصحية (علاجية أو وقائية) دون الحاجة إلى دفع تكاليف عالية، ومنه فالمستشفيات كهيئات عمومية فهي مكلفة بتقديم خدمات صحية جيدة وذات جودة عالية، وهذا ما يجعلها مسؤولة عن أي انحرافات ومشاكل في أداء موظفيها.

3. احترافية المؤسسات ومتطلباتها

1.3 مفهوم الاحترافية:

وهنا سيتم التطرق إلى مفهوم الاحترافية لغة واصطلاحا.

الاحترافية لغة: ورد في معجم المعاني الجامع أن الاحترافية هي "مستوى السلوك الماهر والعالي. والاحترافية كلمة أصلها الاسم (احتراف) في صورة مفرد مذكر وجذرها (حرف) وجذعها (احتراف) وتحليلها (احتراف+ية)".¹⁴ ويعرف أحمد زكي بدوي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الاحترافية بالنزعة المهنية (**Professionalism**) والتي يقصد بها "جملة الصفات المعقدة التي تتميز بها بعض المهن كالاعتداد بالمهنة والشعور بالمسؤولية الفردية والتطبيق العملي لدراسات فنية والميل نحو التنظيم الذاتي وروح الإيثار المتزايدة. وتتجه النزعة المهنية بصفة عامة إلى رفع مقدار المهنة والتوسع في قيود مزاولتها وطلب زيادة مزاياها من الناحيتين المادية والأدبية".¹⁵

الاحترافية اصطلاحاً: يرى الباحث محمد شحات أن الاحترافية عبارة عن محصلة لمجموعة الخبرات التي اكتسبها الفرد العامل من خلال الأداء الدائم والمتكرر لممارسات وأنشطة ومهام تخص وظيفة معينة في مؤسسة محددة.¹⁶

2.3 الاحترافية في المؤسسة كقيمة مهنية:

إن الاحترافية باعتبارها قيمة مهنية في بيئة العمل تطرق إليها العديد من المفكرين في علم الاجتماع أمثال ويلسون (1933)، ومارشال (1950)، والنظام الاجتماعي القانوني العقلاني لماكس فيبر معتبرين إياها أداة أساسية لتجنب الصراعات والنزاعات في النظم الاجتماعية وتحقيق استقرارها. وتعزيز الاحترافية المهنية قائم على مجموعة من العناصر وهي:¹⁷

- تحديد أنظمة العمل والعمليات والإجراءات الضرورية للممارسة العملية؛
- تبني النهج التشاركي والدعم المتبادل والتعاون داخل التنظيم، التعليم والتدريب؛
- بناء هويات مهنية وثقافة تنظيمية قوية وهذا ما يزيد من أهمية الوظيفة والمساهمة في تأديتها؛

- الثقة والتي تعتبر عامل أساسي لنجاح العلاقات في العمل سواء بين الموظفين والعملاء أو بين صاحب العمل والموظفين.

3.3 متطلبات احترافية المؤسسات:

أصبحت احترافية المؤسسات حاجة ملحة في الوقت الراهن، وذلك لسببين رئيسيين هما: التنامي المتزايد لحاجيات الأفراد في المجتمع، والمنافسة بين المؤسسات ذات نفس طبيعة النشاط. فالمؤسسات تحقق استمراريته وديمومتها عن طريق قدرتها على تعزيز الأداء الاحترافي للعاملين لديها. ولكي تحقق المؤسسة الاحترافية في أدائها العام يستوجب توفير مجموعة من المتطلبات أهمها:¹⁸

- العمل على تنمية وتطوير المعرفة وإدارتها بشكل فعال؛ وذلك عبر آليات التدريب، وفتح قنوات اتصال.
- تأسيس نظام سلوكي وقيمي؛ يتوافر على قيم تنظيمية إيجابية كالثقة، الشفافية، النزاهة، احترام الوقت، التجاوب مع الجمهور الداخلي والخارجي.
- بناء نظام مساعلة، يتضمن مدونة المبادئ الأساسية للممارسة المهنية، والإجراءات التأديبية.

4. المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ آلية قديمة-جديدة لتعزيز احترافية المؤسسات الاستشفائية العامة.

إن نظام المسؤولية الإدارية في المؤسسات الاستشفائية العامة لم يفعل إلا في السنوات الأخيرة عبر القضاء الفرنسي أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، وذلك تحت مسمى "لا مسؤولية لهم إلا أمام الله وضمايرهم"¹⁹. والمسؤولية في المجال الطبي هي مسؤولية ناتجة بالأساس عن الأخطاء التي يتسبب فيها أحد الفاعلين في المؤسسات الصحية سواء طاقم طبي أو طاقم شبه طبي أو طاقم إداري، أي أنها

مسؤولية يتحمل فيها المستشفى العمومي النتائج غير المرضية للسلوكيات والممارسات والإجراءات التي تخالف القواعد العامة للوظيفة في القطاع الصحي.

وتحدد دراسة المسؤولية الإدارية للمؤسسات الاستشفائية العامة للباحثة سفوحى حفيزة شكلين للمسؤولية الإدارية في الصحة؛ فبالنسبة للشكل الأول فهو مرتبط بسوء تفسير المرفق الصحي العمومي من ناحية الامتناع عن تقديم الخدمات كالعلاج والتشخيص والجراحة أو عدم استمرارية المريض في الاستفادة من الخدمات وقد يرجع ذلك إلى نفاذ الأدوية والتجهيزات الطبية. أما بالنسبة للشكل الثاني فهو مرتبط بعدم أداء المرفق الصحي العمومي لأدواره الفعلية.²⁰

وعلى هذا الأساس، تعد المسؤولية الإدارية وسيلة فعالة لتحسين الخدمة في المؤسسات العمومية بما في ذلك المستشفيات والمراكز الصحية، فهي وسيلة ردع ومساءلة غرضها المجتمعي تعويض المتضرر وهو المريض أما غرضها التسييري هو تأديب المتسبب في الضرر سواء شخص طبيعى (طبيب) أو شخص معنوي (مستشفى، مركز صحي). فأهمية المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ في الجانب التنظيمي والتسييري للمستشفيات تظهر من خلال قدرتها على تطوير الأداء وتحسين مخرجات الوظيفة الصحية مما يساهم في احترافية العمل على مستوى المؤسسات الصحية.

فإذا كانت الاحترافية عموماً تشير إلى أشياء مختلفة لأشخاص مختلفون في سياقات مختلفة مصدرها: التعلم في العمل، البيئة التنظيمية، الخلفية الشخصية، اللوائح والقوانين وغيرها.²¹ فالاحترافية في المؤسسات الاستشفائية تعبر عن مجموعة من الممارسات المهنية الطبية التي تتطلب قدر من المعارف والقيم وهذا ما يرفع من مستوى الأداء العام للمستشفيات.

لذلك، يمكن تحديد الدور التنظيمي للمسؤولية الإدارية في تعزيز الاحترافية لدى مؤسسات القطاع الصحي في ثلاث عناصر أساسية:

- مسؤولية المؤسسة الاستشفائية عن طبيعة المعلومات والمعارف المتداولة داخل البيئة التنظيمية.

- مسؤولية المؤسسة الاستشفائية عن نمط السلوكيات والقيم السائدة في البيئة التنظيمية.

- مسؤولية المؤسسة الاستشفائية عن تطبيق اللوائح والقوانين التأديبية.

أما عن العنصر الأول، تعد المعلومات والمعارف ركيزة أساسية في أي منظمة، فهي تفيد في اتخاذ القرارات وبناء الاستراتيجيات وفهم البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، ويترتب عن هذه الأهمية ضرورة التأكد والحرص على استخدام المعلومات والمعارف الصحيحة غير المضللة. من هنا يكمن دور المسيرين في المؤسسات الاستشفائية العمومية على الالتزام بتوفير المعطيات والبيانات اللازمة لتأدية مهام وأنشطة الوظائف. من أمثلة هذه المعلومات نجد؛ دليل ممارسة مهنة الطب، التجهيزات والمستلزمات الطبية المتوفرة وغير المتوفرة.

أما عن العنصر الثاني، فالقيم التنظيمية هي محدد جوهري للسلوك فالقيم الإيجابية يترتب عليها سلوك إيجابي فمثلاً؛ احترام الوقت من قبل مختلف الموظفين كقيمة في المنظمة تؤدي إلى خضوع المريض للعلاج والتشخيص بسرعة أكبر دون المماطلة. وعليه فالمؤسسة الاستشفائية العمومية ملزمة على بلورة ثقافة تسيير تتضمن قيم صحيحة داعمة للهدف المحوري لهذه المؤسسات وهو تقديم الخدمات الصحية.

أما العنصر الثالث والأخير، فهو على علاقة بالجانب التأديبي أو ما يكمن تسميته بالمساءلة الإدارية والتي تعرف على أنها: "عبارة عن فحص موضوعي منظم وهادف يهتم بتقييم محايد حول أداء الفرد بغية الوصول لأداء خال من الانحرافات ويمكن

الإدارة من التطوير والزيادة في الأداء.²² حيث أن طبيعة نشاط المؤسسات الاستشفائية العمومية يستدعي المتابعة المستمرة لأداء الموظفين بالإضافة إلى اطلاعهم بكل اللوائح والقواعد القانونية المتعلقة بنشاط هذه المؤسسات.

5. الخاتمة

ومن خلال ما سبق ذكره، نستنتج بأن احترافية أداء المؤسسات الاستشفائية العمومية واستمرارية نشاطها بشكل فعال دون حدوث أي أخطاء مهنية سواء كانت ناتجة عن إهمال طبي أو إداري أو بالأحرى التقويض من هذه الأخطاء هو عبارة عن عملية إدارية استراتيجية تكون فيها إدارة المؤسسة المسؤول الأول عن توفير المعلومات الصحيحة، وترسيخ القيم التنظيمية، ومساءلة الموظفين وبذلك تتجنب الوقوف أمام القضاء الإداري لتعويض المتضررين.

ومن أهم التوصيات المقترحة ما يلي:

- ضرورة الاهتمام بالجانب السلوكي في تسيير المرافق الصحية العمومية كأحد أهم أسس تحقيق درجة عالية من الاحترافية في الأداء.
- نشر ثقافة المساءلة الإدارية بين الموظفين على مستوى الهياكل والمؤسسات الاستشفائية.
- توفير أنظمة معلومات فعالة تساعد على تداول المعلومة بين كافة المستويات الإدارية في المؤسسات الاستشفائية العمومية.

6. المراجع

- ¹ - رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية. ط.1، دمشق: دار الفكر، 2000، ص. 183.
- ² - محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي. ط.3، صنعاء: دار الكتب، 2015، ص. 37.

³ - المعاني لكل رسم معنى، تعريف وشرح ومعنى المسؤولية، من الموقع الإلكتروني: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/>، تاريخ التصفح: 27 جانفي 2024، التوقيت: 10:00.

⁴ - عبد الرحمن السديس، المسؤولية في الإسلام، من الموقع الإلكتروني: <https://khutabaa.com>، تاريخ التصفح: 27 جانفي 2024، التوقيت: 10:34.

⁵ - عبد الله عادل، "المسؤولية الإدارية للمرافق الاستشفائية: شروط الفعل المولد للضرر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية: 2010-2011، ص.ص. 13-18.

⁶ - ريم عبيد وآخرون، "محاضرات في مقياس: المسؤولية الإدارية". أقيمت على طلبه ماستر عن بعد"، قسم الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، السنة الجامعية: 2016-2018، ص.ص. 3.

⁷ - غادة بنت خليفة بن حرقوص الراشدية، المسؤولية الإدارية بين الشريعة والقانون، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات. ع. 27، أوت 2020، ص.ص. 20-21.

⁸ - جازية لشهب صاش، "محاضرات في مقياس: المسؤولية الإدارية". أقيمت على طلبه السنة الثانية ماستر تخصص إدارة وتسيير الجماعات المحلية"، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، السنة الجامعية: 2022-2023، ص.ص. 16-18.

⁹ - عبد القادر صالح قيدار، فكرة الخطأ المرفقي، مجلة الرافدين للقانون. م. 10، ع. 38، 2008، ص.ص. 311-346.

¹⁰ - صحراء داودي، الخطأ الطبي، مجلة البحوث والدراسات العلمية. م. 9، ع. 1، 30 جوان 2015، ص.ص. 92-107.

¹¹ - يوسف بناصر، المسؤولية الإدارية، حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية. م. 8، ع. 2، 15 ديسمبر 2017، ص.ص. 6-31.

¹² - رشيدة كرمبيط ورايح درواش، دور المؤسسة الاستشفائية في تحقيق مطلب الصحة، مجلة آفاق لعلم الاجتماع. م. 7، ع. 1، ص.ص. 98-117.

¹³ - الجريدة الرسمية رقم 33 بتاريخ الأحد 3 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 20 مايو سنة 2007 باللغة العربية، المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 07-140 المؤرخ في 19 ماي 2007 المتضمن إنشاء تنظيم وسير المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية.

¹⁴ - المعاني لكل رسم معنى، ترجمة ومعنى الاحترافية في قاموس المعاني عربي إنجليزي، من الموقع الإلكتروني: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/> . تاريخ التصفح: 29 جانفي 2024، التوقيت: 01:00.

¹⁵ - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي فرنسي عربي. لبنان: مكتبة لبنان، 1982، ص.330.

¹⁶ - محمد شحات، "الاحترافية المهنية في المؤسسات الإعلامية الجزائرية (دراسة وصفية لمعايير تطبيق مبادئ الاحترافية المهنية على هيئة من الصحف اليومية الإخبارية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين أبريل 2021 إلى جويلية 2021)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3: كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم الاتصال، السنة الجامعية: 2022-2023، ص.17.

¹⁷ - Julia Evetts, Organizational Professionalism: changes, challenges and opportunities, **A Research Paper Presented at a Conference: Organizational Learning and Beyond**. Denmark Copenhagen, October 20 th 2010, p.p. 1-29.

¹⁸ - International Actuarial Association, Les principes du Professionnalisme. www.actuaries.org.

¹⁹ - حفيزة سفوحي، المسؤولية الإدارية للمؤسسات الاستشفائية العمومية، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية. م.3، ع.1، 2023، ص.ص.62-78.

²⁰ - حفيزة سفوحي، نفس المرجع، ص.ص. 62-78.

²¹ - Gill Morrow and others, "Professionalism in healthcare professionals", **Research report**. Health & care Professions council, 2014, p.13.

²² - محمد عبد الله ضافر القرني، "واقع تطبيق قادة مدارس التعليم العام للمساءلة الإدارية بمحافظة بلقرن بالمملكة العربية السعودية "دراسة ميدانية""، مجلة كلية التربية. ع. 180، أكتوبر 2018، ص.ص. 467-515.